

## إقرار قانون الانتخابات... إلى الخريف

بغداد - الأخبار

فشل البرلمان العراقي بمحاولته الرابعة في إقرار قانون الانتخابات. وانتهت محاولات أمس بإعلان رئيس المجلس محمود المشهداني، انتهاء الفصل التشريعي وتأجيل التصويت على القانون لغاية الوصول إلى «حل توافقية» في «اللجنة التنسيقية» التي ألفت لهذا الشأن. وأوضح المشهداني، بعد رفع الجلسة، أنه «في حال التوصل إلى حل من جانب اللجنة التنسيقية ستعقد جلسة استثنائية للتصويت على القانون»، وإلا فستؤجل إلى حين بدء الدورة التشريعية الجديدة للمجلس في 9 أيلول المقبل. واستبعد النائب الأول لرئيس البرلمان، خالد العطية، عقد جلسة استثنائية قريباً رغم دعوة الكتل السياسية إلى اجتماع اليوم.

وفشل النواب في مناقشة مشروعين كانا معروضين أمامهم، وذلك في محاولتي جلستين الأولى صباحية والثانية مساءً قبل أن يعلن إقفال المجلس. وتضمن المشروع الأول نقض النقض الذي وقعه الرئيس جلال الطالباني ونائبه عادل عبد المهدي، ما سيعيد القانون ثانية إلى هيئة الرئاسة. فيما قضى المشروع الثاني الأخذ بمقترحات الأمم المتحدة بشأن تأجيل انتخابات كركوك ثم التصويت على القانون بعد قراءة أولى وثانية له في المجلس. ورغم سعي نواب كركوك العرب والتركمان لإقرار نقض القرار الرئاسي، في ظل معارضة التحالف الكردستاني، فقد أذى عدم توافق أحزاب «المجلس الإسلامي الأعلى» و«الدعوة» و«الحزب الإسلامي» و«مؤتمر أهل العراق» على ذلك، إلى تأجيل التصويت على القانون.

وفي السياق، نفى المتحدث باسم «جبهة التوافق العراقية» سليم عبد الله الجبوري، تأييد «الحزب الإسلامي» للتحالف الكردستاني في النزاع. كذلك نفى رئيس الجبهة عدنان الدليمي، انضمام «مؤتمر أهل العراق» إلى «أية جهة بشأن قضية كركوك». في هذا الوقت، رفع زعماء العشائر العربية في كركوك من حدة تصريحاتهم، وهددوا باستخدام القوة دفاعاً عن «عروبة كركوك» التي يطالب الأكراد بإحلالها بإقليم كردستان. وقال رئيس مجلس قضاء الحويجة ورئيس «الكتلة العربية الموحدة» في المحافظة، حسين علي الجبوري، إن «العرب صبراً محدوداً وإذا ما أُجبروا على المواجهة فإنهم لها»، مضيفاً «لا نريد اللجوء إلى العنف لكننا جاهزون ولدينا قدرات وإمكانات لا يستهان بها». على صعيد آخر، لم يكن مصير قانون

الموازنة التكميلية مشابهاً لقانون الانتخابات، إذ أقرّه البرلمان بغالبية الأصوات. وكان مجلس الوزراء العراقي دعا أول من أمس البرلمان إلى الإسراع في إقرار الموازنة التكميلية البالغة 21 مليار دولار، لافتاً إلى أن تعطيل المصادقة عليها يربطها بقضايا سياسية، من شأنه أن يلحق الضرر بمصالح الدولة والشعب العراقيين، في إشارة إلى ما ينشر سابقاً عن مشروع مقابضة إقرار قانون الموازنة بتمرير قانون الانتخابات. ميدانياً، أعلنت وزارة الدفاع العراقية أن رئيس الوزراء نوري المالكي أصدر عفواً عن المطلوبين في محافظة ديالى، لتسليم أنفسهم خلال أسبوع. وأضافت إن عدد الموقوفين منذ بداية الحملة الأمنية الأسبوع الماضي بلغ 483 شخصاً. وعثرت الشرطة على 16 جثة مجهولة الهوية قرب قرية في بعقوبة.

لم تكن محاولات الجلسات البرلمانية الأربع، كافية لاتفاق عرب العراق وأكراهه على صيغة واحدة لقانون انتخابات المجالس المحلية المؤجلة إلى كانون الثاني المقبل، بينما كان الاتفاق على إقرار الموازنة التكميلية أسهل بكثير

## مجموعة «1+5» تعيد الملف الإيراني إلى مجلس الأمن

روسيا لا تزال متمسكة بالدبلوماسية... والكويت تستغرب التهديد بإغلاق مضيق هرمز

لأننا لم نحصل على رسالة لائقة ومتجاوبة من الإيرانيين». كما أفادت صحيفتا «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز»، أمس أن واشنطن رفضت من الآن الرسالة الإيرانية. وقال المتحدث باسم بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريك غرينيل «عرضنا واضح ودرهم غير واضح». ونقلت «نيويورك تايمز» عن دبلوماسيين أميركيين وأوروبيين قولهم إن الإدارة ترى أن الرسالة الإيرانية غير مقبولة وستطرح المسألة أمام مجلس الأمن. وقال دبلوماسي أوروبي «كما كان متوقفاً، تقول الرسالة: نعم سنعتيكم رداً لكن حين تعطوننا رداً».

وفي ظل الإصرار على العقوبات، فضلت موسكو التريث والحوار، وأعلن المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، أنه لا يزال هناك «إمكان» حوار مع طهران على الرغم من الرد الغامض.

من جهة ثانية، استغرب وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي إذا هوجمت. ورأى أن هذا الأمر سيكون بمثابة عقاب لدول مجلس التعاون الخليجي. وأوضح أن «دول مجلس التعاون عبرت باستمرار عن موقفها المؤيد لحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ورفضها لأي عمل عسكري ضدها». وأضاف «ما نحتاج إليه الآن هو الاستقرار ونحتاج إلى الحكمة، وخاصة أن هناك مؤشرات إيجابية في هذا المجال».

في هذه الأثناء، يتوقع أن يصل اليوم نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أولي هينونن إلى طهران، حيث سيجري محادثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن الملف النووي. وقال المتحدث مارك فيديريكاير إنه من غير الواضح ما إذا كان هينونن سيبحث موضوع الرسالة الإيرانية في جولته.

إلى ذلك، دخل الملف الإيراني بقوة على الحملة الانتخابية الإسرائيلية للفوز بزعامة حزب «كديما» خلفاً لرئيس الحكومة إيهود أولمرت. وقال وزير النقل نائب رئيس الوزراء،

شاؤول موفاز، إن «الإيرانيين أصل كل الشرور، والبرنامج النووي لطهران سيمثل خطراً على وجود إسرائيل».

(أ ب، أ ف ب، يو بي أي)



طفل إيراني يلهو في أحد متاجر الألعاب في طهران (مورتيزا نيكوبازل - رويترز)

في ظل إصرار إيران على موقفها النووي، ورفضها «غير المباشر» لعرض الدول الكبرى، قررت الأخيرة شد الحبل والبحث في مزيد من العقوبات لعلها تدفع طهران إلى اللين وتحصل منها على بعض التنازلات

اتفقت مجموعة «1+5»، خلال مشاورات هاتفية بين ممثليها أمس، على المباشرة في دراسة تعزيز العقوبات ضد طهران على خلفية برنامجها النووي، بعدما خلصوا إلى أن الرسالة الإيرانية، التي سلّمت إلى المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا أول من أمس، كانت «مخيبة للأمال»، وبانت كآبتها تكتيك في المماطلة.

وذكر دبلوماسي أميركي، رفض الكشف عن هويته، أن الدول الكبرى (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا) قرّرت بعد المؤتمر الذي عقده عبر الأقمار الاصطناعية، أن تصيد العقوبات ضد طهران. وأشار إلى أن «الدول تبحث الآن في الخطوة الثانية التي ستخذيها في مجلس الأمن، ومن ضمنها البدء في النظر بالنقاط الأساسية التي سيحويها قرار عقوبات جديد»، ليضاف بذلك إلى مجموعات العقوبات الثلاث المفروضة ضد إيران من مجلس الأمن. ولفت إلى أن عرض الحوافز لا يزال قائماً لكن هذه الدول غير راضية عن الرد الإيراني عليه.

وبعثت إيران أول من أمس برسالة إلى سولانا، لكنها لم تتضمن أي رد على عرض الدول الكبرى، واكتفت بتكرير أن «ردها مرتبط بالرد على عرضنا»، والمقصود هنا العرض الذي قدمته في مقابل عرض الدول الكبرى لمعالجة القضايا العالمية السياسية والاقتصادية ينطلق من الحوار.

وذكرت طهران في رسالتها أنها ستعطي «جواباً واضحاً» على العرض، فقط بعدما تتلقى «جواباً

واضحاً» عن أسئلتها بشأن الحوافز المقدمة. وقالت «جرى الاتفاق على إيلاء الاقتراحين المزيد من التفكير كي يقدم كل من الطرفين رداً واضحاً إلى الآخر». وأضافت الرسالة إن «الجمهورية الإسلامية مستعدة الآن لتقديم رد واضح على اقتراحكم في أقرب فرصة كما تنتظر في الوقت نفسه ردكم الواضح على أسئلتنا والنقاط المبهمة». ولفتت إلى أن «هذا التوضيح المتبادل سيمهد الطريق أمام عملية تفاوض سريعة وشفافة ذات نهاية واعدة ويؤسس لتعاون».

الرد ليس ما تنتظره مجموعة «5 + 1»، إذ أعلنت الخارجية الفرنسية أن طهران «لم تقدم الرد المنتظر على مقترحاتنا». أما واشنطن، فتوعدت بإجراءات عقابية. وقالت المتحدث باسم البيت الأبيض، دانا بيرينو، من على متن الطائرة الرئاسية التي تقل الرئيس جورج بوش في جولته الآسيوية، «في غياب رد إيجابي على العرض السخى الذي قدمناه ضمن مجموعة الحوافز، نعتقد أن الحلفاء ليس لديهم أي خيار غير اتخاذ إجراءات إضافية عقابية الطابع نظراً

كما كان متوقفاً،  
تقول الرسالة: نعم  
سنعتيكم رداً لكن حين  
تعطوننا رداً